

بيان تونس أمام الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

في البداية، أود أن أهنئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أشغال الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية. وإننا على ثقة بأن إدارتكم الحكيمة لهذه الأشغال ستسهم في الوصول إلى نتائج تنعكس إيجابيا على أوضاع السكان في العالم.

ونود في هذا الإطار أن نتقدم بالشكر إلى السيد Babatunde Osotimehin المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على كلمته خلال الجلسة الافتتاحية والتي تعكس الجهود التي يقوم بها الصندوق الأممي في مجال تمكين السكان والإرتقاء بهم نحو مستقبل أفضل يضع كرامة الفرد في صلب اهتمامات المجموعة الدولية. كما لا يسعنا أن نعبر عن خالص تقديرنا للأمانة على الجهد الذي بذلته في إعداد الوثائق الخاصة بالدورة الحالية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أؤكد من جديد وفاء تونس بالتزاماتها وتعهداتها الدولية لا سيما عندما يتعلّق الأمر بمسائل على غاية من الأهمية على غرار القضايا السكانية واثمين الموارد البشرية والارتقاء بمستويات العيش وتحقيق الرفاه لكل الأفراد والفئات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس بادرت تونس بالمشاركة في كل التظاهرات والمنتديات الدولية والإقليمية ذات العلاقة. كما حرصت على متابعتها وتقييمها الدوري لمدى تقدّمها في تجسيم مختلف عناصر ومكونات برنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإصدار تقاريرها في الغرض بصفة دورية ومنتظمة.

حضرات السيدات والسادة ،

على قدر تشبّثنا بالمصادقية التي تحظى بها بلادنا لدى المجتمع الدولي، فإن وفاءنا بالتزاماتنا نابع كذلك من قناعة راسخة بضرورة تنزيل الإنسان في تونس مكانة محورية صلب الإستراتيجية الوطنية للتنمية باعتباره الوسيلة المثلى والغاية القصوى لكل السياسات والمقاربات الإنمائية.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أشير إلى أن تونس قد توقفت مؤخرا إلى صياغة دستور جديد يضمن الحقوق والحريات الفردية والعامّة في شتى المجالات ويكفل الكرامة والمساواة بين الجميع دون تمييز مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال الفصل 21 من هذا الدستور والذي ينصّ صراحة على ما يلي : " المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم "

وبصفة أدقّ، وعلاوة على التمسك بالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونيّة السامية التي تضمنها توطئة الدستور الجديد، فإن هذا الأخير احتوى جملة من الحقوق والحريات نذكر منها كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد والحياة الخاصة وحرية الإقامة والتنقل والرأي والفكر والتعبير والإعلام والتنظّم والحق في الصحة والرعاية الصحيّة لكل إنسان والتعليم وغيرها....

كما خصّ الدستور الجديد المرأة بعناية فائقة لا سيما من خلال الفصل 16 منه الذي ينصّ على ما يلي " تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدّ المرأة "

وعلى قدر اعتزازنا بمضامين وأبعاد هذا الدستور الجديد وكذلك بالإطار التشريعي والمؤسّساتي الذي تمّ إرساؤه على مرّ الحقبات الزمنية المتعاقبة والتي تضمن متابعة دقيقة لتنفيذ التزاماتنا، إلا أن تطويع المسار التنموي وتوظيفه لخدمة القضايا السكانية يبقى إلى حدّ بعيد رهين التوقّق في رسم السياسات الناجعة ووضع البرامج الهادفة والكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة وتجسيم تطلّعات المجموعة الوطنية بأسرها نحو الارتقاء بمستويات العيش وتحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعيّة.

لذلك لم تقتصر تونس على المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بل أدرجت مقتضياتها والتزاماتها ضمن الاستراتيجيات والسياسات التنموية الجمليّة منها والقطاعيّة. كما كان التعاطي مع البعد السكاني في علاقة عضويّة مع إشكاليات التنمية من الثوابت الأساسيّة للتمشي التونسي على المستويين الكمي والنوعي، حيث تمّ التركيز على تثبيت دعائم ومقومات الاستثمار في الإنسان وتحسين أوضاع المرأة وتمكينها وتأمين مشاركتها الفاعلة ورفع كل أشكال التمييز ضدّها، وضمان التكافؤ والمساواة بين الجنسين في شتى المجالات والحرص على تلازم الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية وغيرها....

ونتيجة لذلك، أمكن تحقيق نتائج إيجابية في عديد الميادين المرتبطة بقضايا السكان والتنمية على غرار التحكم في الخصوبة التي بلغ مؤشرها الإجمالي مستوى الإحلال إذ أنه يقدر حاليا بـ2.15 طفلا للمرأة الواحدة، وكذلك الشأن بالنسبة لمعدل النمو الطبيعي للسكان الذي لا يتعدى حاليا 1.3%. كما ارتقى مؤمل الحياة عند الولادة ليناهاز حاليا 75 عاما لا سيما بفضل تطور الوضع الصحي والمستوى التعليمي والتثقيفي للسكان. كما أدركت تونس تعميم التعليم الابتدائي للجنسين منذ سنوات وحققت المساواة بينهما في التعليم الإعدادي والثانوي وفاقته نسبة الإناث نسبة الذكور في التعليم الجامعي.

إلا أن هذه النتائج، على أهميتها، لا يجب أن تحجب جسامه الرهانات والتحديات المستقبلية والتي من بينها معالجة معضلة البطالة خاصة لدى الشباب وحاملي الشهادات، ومحاربة الفقر والتقليص من الفوارق بين الفئات والجهات، والتوظيف الأمثل للعائد الديمغرافي والفرص التي يوفرها الانتقال الديمغرافي الذي بلغت تونس مرحلته النهائية، وهي كلها عوامل رئيسية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة الحرية والكرامة. ويتطلب رفع هذه التحديات إضافة إلى تضافر الجهود الوطنية تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما من شأنه أن يعزز كرامة المواطن ويسهم في إدماجه كعنصر فعال وحيوي في المسار التنموي الشامل.

كما أن هذه الرهانات لا يتسنى كسبها ما لم تندرج في إطار منظومة تنموية مندمجة ومدمجة لكل الفئات ولسائر مكونات المجتمع بما فيها مكونات المجتمع المدني ولكل الفئات دون تمييز وشاملة لكل الميادين والقطاعات وخاصة منها المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية من تربية وتعليم وصحة وتشغيل ومرافق اجتماعية وغيرها... وهي قطاعات بواتها تونس صدارة اهتماماتها مثلما يتجلى ذلك من خلال حجم التحويلات والمصاريف الاجتماعية المرصودة للغرض والتي تمثل نسبتها حاليا قرابة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تبنت تونس مفاهيم الصحة الإنجابية والجنسية والحقوق الإنجابية كما ورد تعريفها في برنامج عمل مؤتمر القاهرة وفي تقارير المراجعة الإقليمية والدولية والوثائق المتصلة بها وعملت ولا تزال على ممارسة الجميع لتلك الحقوق بما في ذلك الشباب من خلال برامج التثقيف الشامل وهياكل تقديم الخدمات الصديقة وتقريب خدمات الصحة الإنجابية والجنسية المجانية وذات الجودة العالية من الجميع دون تمييز.

حضرات السيدات والسادة ،

إن انخراط تونس في المسار الذي أفرزه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامها بتنفيذ برنامج عمله وتجديد التزامها بذلك ما بعد 2014 من خلال موافقتها على إعلان القاهرة وأديس أبابا 2013 كان من منطلق إيمانها العميق بضرورة تجذير مقاربة حضارية لقضايا

السكان والتنمية، تسند إلى حقوق الإنسان في كونيتها وتلازمها وشموليتها، مقاربة ينصهر فيها المجتمع الدولي بأسره في إطار من الإلتزام والمسؤولية وفي كنف احترام السيادة والخصوصيات الوطنية.

وعلى قدر تفاعلنا الإيجابي مع هذه الاتفاقيات وبرامج العمل في إطار من التوافق والالتزام، فإننا نتطلع إلى آفاق أرحب للشراكة والتعاون البناء والمثمر بين مختلف مكونات الأسرة الدولية وفي طليعتها الهيئات الأممية المختصة سواء كان ذلك ضمن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان مابعد 2014 أو صلب أهداف التنمية المستدامة أو ضمن الأجندا الأممية للتنمية لما بعد 2015.

وفي الختام، أجدد لكم التزام تونس بالإيفاء بكل تعهداتها وانخراطها الواعي والمسؤول في هذا المسار والحراك التنموي الذي يشهده العالم في مجال التنمية البشرية.

وشكرا على حسن الإنتباه